الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

كلمة

السيد الطيب بلعيز

وزير العدل، حافظ الأختام

في الدورة

الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي

لوزراء الخارجية

اسلام آباد (باكستان)

15 – 17 مايو 2007

بسم الله الرحمن الرحيم،

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين.

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي،

أصحاب المعالي،

أيتها السيدات، أيها السادة،

أودّ في البداية، أن أعبّر عن سعادتي بوجودي، في هذه المدينة المضيافة، إسلام آباد، مع إخواني الوافدين من كل ربوع عالمنا الإسلامي، للمشاركة في هذا اللقاء الوزاري المتميز لمنظمة مؤتمرنا الإسلامي.

كما أودّ أيضا، التعبير عن خالص امتناني وجزيل شكري، لحكومة جمهورية باكستان الاسلامية، ومن خلالها للشعب الباكستاني الشقيق قاطبة، عن حفاوة الاستقبال وكرم الوفادة.

وإنني لعلى يقين – سيدي الرئيس– من أنّ النقاش الذي يدار تحت إشرافكم في هذا المؤتمر، سيكون نقاشا ثريا ومجديا، مآله خروج المؤتمر بقرارات هامة وجريئة، تتساوق مع أوضاعنا وتدفع بنا قدما نحو إصلاح وتحديث منظمتنا.

و يطيب لي بهذه المناسبة أيضا، أن أثني على حكومة أذربيجان الموقرة، لما بذلته من جهود، خلال عهدة رئاستها للمؤتمر الوزاري المنعقد في السنة الماضية.

كما أود أن أعبّر عن كامل تقديري لسعادة الأمين العام للمنظمة، البروفسور إكمال الدين إحسان أوغلي، و الإعراب له عن تجديد دعم بلادي لنشاطه وجهوده في سبيل إعطاء فعالية أكثر وأقوى للمنظمة، وترقية مستوى نشاطها إلى طموحات الأمة الإسلامية وما تعقده عليها من آمال في المحافظة على تماسكها والخروج بها من ضائقتها إلى رحاب الأمن والسلام، وأمجاد أسلافها الميامين.

سيدي الرئيس،

إن لقاءنا هذا ينعقد في ظرف دولي، يفرض على منظمتنا للمؤتمر الإسلامي العديد من الرهانات. فهي علاوة على ما يتطلبه منها تنفيذ رزنامة أعمالها المسطرة من جهود معتبرة وشاقة، تجد نفسها في آن واحد، وجها لوجه أمام التحديات الكبرى للعولمة وإفرازاتها العويصة والمعقدة، وما تستوجبه منها من تنسيق للجهود في سبيل إيجاد حلول مناسبة لها.

وفي هذا الظرف الذي يعرف تصاعدا للإرهاب و العنف واللاتسامح في كافة أرجاء العالم، يتعين علينا نحن المسلمين، أكثر من غيرنا، أن نقدم كلّ الدعم لمنظمة مؤتمرنا الإسلامي كي تضطلع بدورها كاملا غير منقوص، وتترجم على ارض الواقع، ما توصل إليه زعماؤنا من إجماع تاريخي، في مؤتمرهم الإسلامي الاستثنائي بمكة المكرمة.

وإنها لمهمة شاقة، ليس من السهل الوفاء بها وتحقيق المبتغى منها، في هذا الجزء من العالم بمشكلاته المختلفة والمتعددة، وما يشهده من تفاقم

واحتدام في الصراعات التي تضاف إلى بؤر التوتر في بعض الدول من أعضاء المنظمة.

إن تدهور الوضع على الصعيديين الجهوي و الدولي، وما نجم عنه من نتائج وخيمة، يزيد يوما بعد يوم من حدة محاولة تهميشنا في اتخاذ القرارات التي تهم مستقبل الأمة الإسلامية.

لكن حدّة المواجهة والحالة المزرية للأوضاع السائدة، لا تثنينا بأي حال من الأحوال، عن العمل الجماعي لبعث طاقاتنا المتجددة، الكامنة فينا، وإشاعة روح التضامن لحقيقي بيننا وتجاوز لخلافات، ولتكفل بالانشغالات الحقيقية للأمة الإسلامية.

سيدي الرئيس،

إن الوضع الحالي، المحرج والعصيب في الشرق الأوسط، هو مصدر كل انشغالات الأمة الإسلامية، فنظرا لاستمرار حالة الانسداد وغياب آفاق التسوية، اللذين آل الوضع إليهما بسبب الموقف المتعنت لإسرائيل، وعودتها مجددا إلى ممارسة الهجمات و الاغتيالات المقصودة والمخططة، قد يعصف بالهدنة، التي نراها ضرورية لأي جهد يهدف إلى بعث مسار السلام.

ولا يسعنا في هذا السياق ونحن نتحدث عن السلام، سوى التنويه، بل والافتخار بما تحقق من وحدة بين إخواننا الفلسطينيين، بفضل اتفاق مكة المكرمة، المنعقد تحت الرعاية الكريمة والمباركة للمملكة العربية السعودية الشقيقة،

هذا الحدث السعيد الذي مكن من وضع حدّ نهائي لشبح الانشقاق، وهول الاختلاف بين الإخوة الأشقاء، وسمح بتظافر جهود كلّ الفلسطينيين على اختلاف مناهجهم ووجهات نظرهم، وبتحقيق وحدتهم من أجل قضيتهم المشروعة والعادلة.

وإننا إذ نهيب بهذه الوحدة، ونرجو لها المزيد من التماسك والتلاحم، فإننا نأسف شديد الأسف لمصادرة إسرائيل للأراضي الفلسطينية، وبنائها الجدار العازل، رغم ما أقرته محكمة العدل الدولية من عدم مشروعية ذلك، وتنديد الجمعية العامة للأمم المتحدة،

إن هذه كلها عوامل تعيق جهود السلام، و مساعي تأسيس دولة فلسطينية كاملة السيادة، عاصمتها القدس الشريف.

إن العدوان الذي قام به جيش الاحتلال الإسرائيلي في نوفمبر 2006 ضدّ مدنيين فلسطينيين عزل، في بيت حانون، يشكل تحديا أخر للمجموعة الدولية. تضاف إليه سلسلة الاعتداءات الإسرائيلية على حرم القدس الشريف، لاسيما منها أشغال الحفريات التي أقدمت عليها سلطات الاحتلال ببرائنها في محيط المسجد الأقصى، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، والتي تعد انتهاكات صارخة تقترفها إسرائيل ضد القانون الدولي والمبادئ والقيم الإنسانية المشتركة.

فأي رسالة تريد إسرائيل توجيهها إلى الأمة الإسلامية والمجتمع الدولي، من خلال تصرفاتها العدوانية وغير المشروعة هذه؟

إن قراءتنا لهذه الأفعال والتصرفات الدنيئة لجدّ بسيطة، فسلطة الاحتلال الإسرائيلي لا تريد من هذه الأفعال سوى استفزازها الصارخ للمسلمين قاطبة، والإساءة الشنيعة لقيمهم المقدسة بتنيسها لأحد أشرف وأقدس رموزهم.

إن هذه الأفعال التي يرمي الاحتلال الإسرائيلي بإتيانه لها، إلى توطيد هيمنته على القدس الشريف وتهويده، تمثل نقضا صارخا وانتهاكا خطيرا منه لقواعد القانون الإنساني الدولي ومعاهدة جنيف الرابعة.

سيدي الرئيس،

إن المجتمع الدولي مطالب بإلزام إسرائيل بالتخلي عن استعمالها القوة في فرضها سياسة الأمر الواقع، وبحملها على التعاون في سبيل التوصل إلى إرساء سلام عادل ودائم وشامل في منطقة الشرق الأوسط، من خلال أخذها باليد الممدودة إليها، والمتجلية في مشروع السلام العربي، الذي أقرّ عام 2002، وأعيد تفعيله أثناء القمة العربية الأخيرة بالرياض، باعتباره فرصة حضارية لتسوية النزاع و تحقيق السلام في المنطقة.

وعلى هامش حل النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، الذي يمثل مفتاح الإشكالية في الشرق الأوسط، فإن قناعتنا ما تزال ثابتة بأن السلم و الاستقرار في هذه المنطقة لا يمكن تحقيقهما دون ضمان حقوق سورية في استرداد الجولان المحتل، و تمكين لبنان من ممارسة سيادته كاملة غير منقوصة على كامل أراضيه.

وفي هذا الصدد فإن بلدنا ما فتئ يدعو المجتمع الدولي، لاسيما منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، على تحمل مسؤولياتهما في مطالبة إسرائيل بالشروع الفعلي في مسار السلام الذي يبقى بالنسبة لنا خيارا إستراتيجيا لا رجعة فيه.

سيدي الرئيس،

إن الوضع في العراق و ما ينتج عنه يوميا من ضحايا ودمار، يمثل أحد انشغالاتنا الكبرى، إذ ما من يوم يمر إلا وتتكرر فيه نفس مظاهر العنف وتزداد مآسي الشعب العراقي الشقيق، المهدد في وحدته وأمنه وسلامة قطره و مقدراته.

فالتمزق الذي يعرفه النسيج الاجتماعي للعراق، بفعل النزاعات الطائفية و العشائرية على حساب قيم المواطنة و التعايش بين أبناء الشعب الواحد، يدعو ضمائرنا إلى التجنيد من أجل مساندة هذا البلد الشقيق، من خلال المساهمة في إيجاد حل يضمن الحفاظ على وحدة وسيادة العراق واستقراره.

وبعيدا عن أيّ تدخل أجنبي مهما كانت طبيعته، فإن العراق سيجد في الإرادة الحرة لشعبه الأبيّ، الطاقة الكامنة الكفيلة وحدها بحل مشاكله.

إن الجزائر، وعلى غرار كل الدول الأعضاء، إذ تحيي المؤتمر الدولي حول العراق، الذي تمّ عقده بشرم الشيخ، تساند كل مبادرة في هذا الاتجاه، من شأنها أن تفتح آفاق السلم في هذا البلد الشقيق، وتعيد له أمنه واستقراره.

والجزائر لا خيار لها سوى دعمها لكل الجهود التي تبذلها منظمة مؤتمرنا الإسلامي، وخاصة ما كان منها في اجتماع مكة، تحت إشراف مجمع الفقه الإسلامي، بحضور علماء مسلمين، سنة و شيعة، والذي أبرز بوضوح وجلاء موقف ديننا الإسلامي الحنيف وشريعتنا الغراء من المأساة التي يعيشها هذا البلد الشقيق، لاسيما في مسألة سفك دماء الأشقاء من إخواننا العراقيين.

سيدي الرئيس،

لا أحد في زمننا هذا، بات يشذّ برأيه عن الإجماع المطلق، بأن الإرهاب أصبح يمثل في عالم اليوم، تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين، فالأحداث التي عرفتها بلدان عديدة في شتى مناطق المعمورة، خير دليل على أن هذه الآفة المقيتة، آفة عابرة للحدود والأوطان، وأن خطرها محدق بكل الشعوب والأقطار، تخبط خبط عشواء، دون أي تمييز بين ضحاياها، سببه الجنسية أو العرق أو الدين.

لذلك، فالمجتمع الدولي مدعو اليوم أكثر من أي زمن مضى، لمكافحة الإرهاب بكل ما أوتي من وسائل وإمكانيات، لاسيما عن طريق تبنيه إستراتيجية شاملة وناجعة.

وتمثل منظمة الأمم المتحدة الإطار الأنسب من أجل ترقية تعاون دولي حقيقي، يهدف إلى ملاحقة مخططي الإرهاب، وتجفيف منابعه المالية، وتفكيك شبكات دعمه اللوجيستيكي، و شلّ قنواته الدعائية، التي تعمل على ترويج وتمجيد الإرهاب.

وتجدد الجزائر في هذا الصدد، نداءها من أجل تعاون دولي فعلي في مجال مكافحة الإرهاب، بما في ذلك التوصل إلى إبرام اتفاقية دولية شاملة، حول مكافحة الإرهاب الدولي، آخذة بعين الاعتبار التمييز بوضوح بين الإرهاب والحق المشروع للشعوب في الكفاح من أجل الحرية والاستقلال.

كما تؤكد على ضرورة نبذ اللجوء إلى" إرهاب الدولة "، تحت غطاء مكافحة الإرهاب.

وإنه لمن واجب منظمة مؤتمرنا الإسلامي، أن تضطلع بمسؤولياتها الأساسية، واستمرارها في التنديد داخل المحافل الدولية، بالخلط المتعمد و المقصود بين الإسلام دين التسامح والتفتح، و بين الإرهاب المستعمل باسمه.

ولأجل ذلك، فعلى منظمتنا أن تساهم عبر الأكاديمية الإسلامية للفقه، في إصدار فتوى تندد فيها بارتكاب الأفعال الانتحارية المقترفة باسم الإسلام.

سيدي الرئيس،

هناك تحديات أخرى تستوقف أمتنا وتستوجب التكاثف الجماعي للتكفل بها.ومنها ظاهرة العدائية والكراهية لديننا الحنيف، التي تغذي الأوساط والدوائر المناوئة للإسلام، وتعكف جاهدة نفسها، على إشاعة صورة مضللة عن ديننا الإسلام بما تتعمده من اتهامات له جورا وبهتانا، بالاتسامح والعنف و الإرهاب.

إن هذا التضليل الفاضح والمغرض من وسائل الإعلام، لا يمكن للحكومات والسلطات القضائية وهيئات أخلاقيات مهنة الصحافة، أن تتبرأ منه، بل وعليها واجب حماية الطابع المقدس لرموز الديانات وخاصة منها الأديان السماوية.

وعلى السلطات العمومية لهذه البلدان أن تلتزم بواجب المحافظة على الوعي الجماعي لفئة عريضة من البشرية، وتتصدى للتصرفات و السلوكات الإباحية والعدوانية المقترفة في حق هذه الفئة وضد مقدساتها.

والجزائر إذ تتمسك بضرورة تعزيز حرية التعبير والحق في الاعلام، فإنها ترفض رفضا قاطعا، استعمال هذه الحرية وهذا الحق، مطية لتبرير

التحريض على الكراهية والحقد والمساس بأي معتقد لمجموعة بشرية ما.

وأود أن أؤكد في هذا المقام، تشبث بلدي بتعزيز حوار الحضارات و الديانات، و الثقافات المبنية على أسس التسامح والوفاق والاحترام المتبادل.

وفي هذا السياق، وبالمناسبة، أحيي جهود سعادة الأمين العام البروفيسور إكمال الدين إحسان أوغلي، التي توجت بإنشاء مرصد للتكفل بمراقبة مظاهر الكراهية للإسلام عبر العالم، وأحييه أيضا، على مختلف الاتصالات التي أجراها مع العديد من المؤسسات من أجل إعطائها الصورة الحقيقية عن الإسلام الحنيف وتعاليمه السمحة.

سيدي الرئيس،

إن المجموعة الدولية تواجه مرة أخرى تحديا كبيرا ناجما عن خطر تراكم أسلحة الدمار الشامل.

وإننا إذ نشاطر الجميع الانشغالات المتنامية فيما يخص الانتشار المرتبط بأسلحة الدمار الشامل والأشعة النووية، وخطر حيازتها من أطراف غير حكومية، فإننا نلفت الانتباه، في نفس الوقت، إلى الاعتراف بان التحديات الحقيقية التي تهدد الأمن الدولي، هي نتاج حيازة هذه الأسلحة من قبل عدد محدود من الدول، وهذا ما يغذي المخاوف وعدم الاستقرار، ويزيد من حدة أزمة الثقة، في الساحة الدولية.

وإننا نسجل بكثير من العجب والحيرة، التناقض الصارخ بين الضغوطات الممارسة على الدول غير النووية، لقبولها بالتزامات تعجيزية وحتى زائدة في بعض الحالات، بحجة منع الانتشار النووي، وبين ما هي عليه الحال بالنسبة للدول النووية من غياب واضح لإرادتها في تنفيذ التدابير الحقيقية لنزع السلاح وفق ما تنص عليه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

إن حجم التحديات التي تمليها كل من التنمية والبيئة، هو الذي يفسر لجوء كثير من الدول إلى استعمال الطاقة النووية لأغراض سلمية، ويبرر الاهتمام المتزايد على مصدر هذه الطاقة كبديل دائم للطاقات التقليدية، في إطار احترم بنود معاهدة منع الانتشار النووي.

ولذلك فالجزائر التي تدعم جميع القرارات الرامية إلى ترقية النصوص الدولية، ذات الصلة بنزع السلاح، على أسس عادلة وغير تمييزية، تعتبر في آن واحد، أن الاستعمالات السلمية للتكنولوجية النووية، لا يجب أن تبقى امتيازا لصالح الدول المصنعة وحكرا عليها وحدها، بل يجب كذلك احترام الحق الكامل للدول النامية في تمكينها من الاستعمال السلمي لهذه الطاقة في أغراضها التنموية، طبقا للنصوص الدولية، وفي غطارها المشروع.

والجزائر تشجع إقامة مناطق خالية من السلاح النووي، في إفريقيا وآسيا الوسطى، و في جنوب شرق المحيط الهادي، وكذلك على تجسيد هذه الغاية أيضا، في الشرق الأوسط، والتي لا زال يحول دون تحقيقها رفض إسرائيل انضمامها إلى معاهدة منع الانتشار النووي، وامتناعها عن إخضاع منشآتها النووية للضمانات المعممة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي سياق تعميم و ترقية معاهدة عدم الانتشار النووي، والنصوص المتضمنة الضمانات والمراقبة من طرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإنه لم يبق أمام المجتمع الدولي خيار أخر، سوى إرغامه إسرائيل المعترفة بامتلاكها السلاح النووي، على الخضوع لهذه النصوص وانضمامها إلى المعاهدة.

سيدي الرئيس،

أمام هذه التحديات التي تواجه عالمنا الإسلامي، فإنه لا مناص لمنظمة مؤتمرنا في هذه الظروف الصعبة والحاسمة في نفس الوقت، من تكيفها بسرعة مع مقتضيات العالم المعاصر.

ومن هذا المنطق، ارتأى زعماؤنا بفضل إدراكهم لهذا التحدي الأكبر، خلال جلسات القمة الاستثنائية المنعقدة بمكة المكرمة، الشروع في مسار إصلاح حقيقي للمنظمة من خلال اعتماد برنامج عمل للعشرية القادمة.

إن مثل هذا الإجراء الجدي والفعال يقتضى، بادئ ذي بدء، التمسك بالارتقاء إلى تحديد واضح ودقيق لأولويات المنظمة، وترشيد طرق العمل، وتحديث وسائل تسيير الهياكل المؤسساتية و الإدارية، إلى جانب إعادة النظر في آليات التمويل واعتماد مؤشرات كفيلة بتحقيق نجاعة هياكل المنظمة.

وفي هذا الإطار، فإن الجزائر تنوه بالجهود المبذولة في مسار تجسيد خطة الإصلاح، من خلال تحضير وإعداد ورقة العمل، لتطبيق برنامج العمل العشري، واقتراح مشروع ميثاق جديد للمنظمة، الذي أعدته مجموعة من الشخصيات الإسلامية البارزة والمرموقة، جازاها الله خير الجزاء، وكتب لها حسن التواب.

ونظرا للأهمية البالغة لهذا المشروع، الذي يتوقف عليه مستقبل الأمة الإسلامية، فإننا نرى بأنه يستحق كل العناية اللازمة والدراسة العميقة قبل الوصول به إلى صيغته النهائية النافذة.

وقبل أن أنهي مداخلتي، أؤكد لكم، استعداد بلدي لكل تعاون في اتجاه الوصول بمنظمتنا إلى إصلاح شامل، يكفل لها النجاح في مسارها، ويمكنها من التمتع بإطار مؤسستي قوي وفعل، ذي مصداقية في مواجهة التحديات الكبرى التي يتميز بها هذا القرن، الواحد والعشرين.

ورغم طول الطريق أمامنا ومشقته، إلا أننا بالبحث في أعماق نفوسنا عن الدوافع والطرق الكفيلة بتحقيق آمالنا وأهدافنا. سنجد لا محالة، في إرادتنا المشتركة ونيتنا الجماعية الخالصة والمخلصة، العزيمة والقوة والوسيلة، التي نرجع بها لأمتنا الإسلامية، بعون من الله وتوفيق منه، أمنها واستقرارها ومجدها المجيد، لمواصلة ما كان لها من دور عظيم، ومساهمة فعالة في تقدم الإنسانية ورقيّها، وما ذلك على الله بعزيز.

أشكركم على حسن المتابعة وكرم الإصغاء..

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.